



الجلسة ٦٤٨٨

الخميس ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	ألمانيا السيد بيرغر
	البرتغال السيد موراييس كابرال
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	جنوب أفريقيا السيد ليهر
	الصين السيد وانغ مين
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد براينس
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد أميوفوري
	الهند السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.6448)، ظلت منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات سياسية دراماتيكية، لكن ظل الركود يسود المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. صحيح أن تحول الديناميات الإقليمية قد أضفى المزيد من عدم اليقين على الجو الصعب أصلاً الذي تعيشه عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن إحراز تقدم نحو إيجاد حل تفاوضي يعالج جميع القضايا الأساسية يمكن أن يسهم بشكل حاسم في استقرار المنطقة. وقد أكدت المجموعة الرباعية، لدى اجتماعها في ميونيخ في ٥ شباط/فبراير، أن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والسلام الشامل بين العرب والإسرائيليين أمر ضروري لتفادي حدوث نتائج تضر بهذه المنطقة.

واسمحوا لي بأن أنقل إلى أعضاء المجلس قلق الأمين العام العميق إزاء استمرار الجمود في العملية السياسية. ولا بد لي من القول، بكل صراحة، إن الثقة متدنية للغاية بين

الأطراف وكذلك في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدتها في التغلب على خلافاتها. ولا يحتمل أن تتخطى الأطراف حاجز غياب الثقة بدون تدخل دولي يتسم بالمصداقية والفعالية في عملية السلام.

وفي رأينا، فقد بات من الواضح بصورة متزايدة أنه لا بد من وضع أساس ملموس وموضوعي أكثر كيما تنخرط الأطراف في العملية. ويجب أن تضطلع المجموعة الرباعية بدورها الكامل في هذا الشأن. وعندما اجتمعت المجموعة في ميونيخ في ٥ شباط/فبراير، أعادت تأكيد التزامها بحل الدولتين وإنهاء المحادثات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأكدت مرة أخرى أيضاً أن نتيجة المفاوضات يجب أن تضع حداً للصراع والاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وكسبيل للمضي قدماً، اتفقت المجموعة الرباعية على العمل صوب عقد اجتماع آخر لقيادة المجموعة. ويعمل المبعوثون من أجل الاجتماع مع الأطراف بشكل منفصل، وكذلك مع ممثلي لجنة مبادرة السلام العربية. والمجموعة الرباعية، في مناقشاتها مع الأطراف، ستنظر باهتمام في آرائها بشأن كيفية استئناف المفاوضات حول جميع المسائل الأساسية، بما فيها الحدود والأمن. فكلما طال أمد الطريق المسدود، تزايد قلقنا من أن تفضي التوترات على الأرض إلى تقويض الإنجازات المتواضعة وتقف حجر عثرة في طريق الحل التفاوضي.

إن التصرفات التي تستتبع نتيجة المفاوضات غير مفيدة بشكل خاص. وفي هذا السياق، تواصل إسرائيل بناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة بدأت في بنائها في الضفة الغربية بعد انتهاء الوقف في ٢٦ أيلول/سبتمبر - وهو تطور مؤسف، بحسب وصف المجموعة الرباعية له. وندعو إسرائيل إلى الامتنال لنداءات المجتمع الدولي وأحكام القانون الدولي وخريطة الطريق بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك البؤر الاستيطانية. وبصرف النظر عن النتائج الأخيرة في مجلس الأمن، لاحظت أن جميع

ومنتجات الألبان إلى القدس الشرقية من بقية أنحاء الضفة الغربية على نحو يمكن التنبؤ به أكثر.

وفي ٤ شباط/فبراير، اتفق رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتياهو مع ممثل المجموعة الرباعية بلير على مجموعة من التدابير المصممة للمساعدة على تحسين معيشة الفلسطينيين ودعم النمو الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وغزة. ومن الأهمية بمكان تيسير تلك الخطوات وتنفيذها بالكامل. وهناك حاجة ملحة إلى تدابير تخفيفية أكثر وأسرع من جانب حكومة إسرائيل تعزيزاً لجهود بناء الدولة. وينبغي للثقة التي أرسيت خلال السنوات السابقة أن تمكن إسرائيل من مواصلة تخفيف عناصر الاحتلال.

لقد خرجت من زيارتي للخليل في ٢٥ كانون الثاني/يناير بانطباع عن أهمية تمكين السلطة الفلسطينية من التنمية في المنطقة جيم. زرت حي قيزون المكتظ بالسكان في المنطقة ألف، المطلة على فضاء واسع في المنطقة جيم في حوار مستوطنات إسرائيلية. وشدد محافظ الخليل وعمدتها على الأهمية الملحة لاستخدام بعض تلك المنطقة على الأقل لاستيعاب النمو الطبيعي للخليل بتوسيع منطقتها السكنية والصناعية هناك. ونفس هذه الظروف توجد في الكثير من المراكز الحضرية الفلسطينية الأخرى. وأحث إسرائيل على معالجة هذه الاحتياجات الفلسطينية الملحة.

إن التزام حكومة إسرائيل بالسماح لقوات الأمن الفلسطينية بالانتشار في سبع بلدات في المنطقة باء، في إطار صفقة جرى الاتفاق عليها مع ممثل المجموعة الرباعية بلير، خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، وكما أُلح عليّ رئيس الوزراء فياض مراراً وتكراراً، فإن وجود قوات الأمن الإسرائيلية وعملياتها داخل المراكز السكانية الفلسطينية التي يقصد بها أن تكون تحت السيطرة الأمنية الفلسطينية، يمثل شأغلاً رئيسياً.

أعضاء المجلس يرفضون استمرار النشاط الاستيطاني رفضاً شديداً.

وهذا ينسحب على القدس الشرقية، حيث أُعلن في الأسابيع الأخيرة عن الاتجاه إلى توسيع عدد من المستوطنات، بما في ذلك ٥٦ وحدة جديدة في راموت و ١٣ وحدة في قلب حي الشيخ جراح الفلسطيني. ونحث الأطراف على الامتناع عن التصرفات الاستفزازية في هذه الفترة الحساسة.

لقد هدمت السلطات الإسرائيلية ٦٦ مبنى تؤول ملكيتها إلى فلسطينيين في المنطقة حيم والقدس الشرقية، ما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ شخص وتضرر ٢٢٠ آخرين، مع ما ينطوي عليه ذلك من أثر على موارد رزق مجتمعات الرعي الضعيفة، بينما استمرت أعمال البناء في المستوطنات المتاخمة.

ولم تثن المشاكل على أرض الواقع السلطة الفلسطينية عن المضي قدماً في برنامجها لبناء الدولة. وفي ضوء الإنجازات الهامة التي تحققت خلال السنوات السابقة، والإصلاحات الجديدة الجارية، فإنني أرى بوضوح أن المؤسسات القوية التي أقيمت الآن تمثل الأساس لدولة في حالة انتظار. وإحراز مزيد من التقدم إنما تعوقه أساساً إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تحول دون تواصل الأراضي وتعرق حرية الحركة. كما أن استمرار الانقسامات بين الفلسطينيين مدعاة للقلق البالغ في ذلك الشأن.

وتواصل قوات الأمن الفلسطينية تحقيق خطوات كبيرة في حفظ القانون والنظام في الضفة الغربية. كما أن النشاط الاقتصادي يسجل ارتفاعاً، وننظر بإيجابية إلى إزالة إسرائيل لبعض العراقيل الأخرى دعماً لهذا الاتجاه، ومنها تسهيل الوصول إلى نابلس عن طريق نقطة تفتيش حوارة؛ وتزايد وصول السائحين إلى بيت لحم؛ ووصول اللحوم

من الضفة الغربية وغزة. وقد رفضت حماس حتى الآن النداءات بإجراء انتخابات في غياب مصالحة كاملة.

وقدم رئيس الوزراء فياض استقالة حكومته في ١٤ شباط/فبراير، وفي الحال كلفه الرئيس عباس بتشكيل حكومة جديدة. وأنوه بالاقترح الهام لرئيس الوزراء فياض بتشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم على أساس نبذ العنف، كخطوة أولى لدفع عجلة المصالحة.

وخرج عدة مئات من المتظاهرين إلى شوارع رام الله في الأسبوع الماضي مطالبين قادهم بإهاء خلافاتهم وتوحيد صفوفهم من جديد. وفي ٢١ شباط/فبراير، دعت شبكة تضم ٨١ منظمة غير ربحية فلسطينية من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة علانية إلى أن تضع الفصائل الفلسطينية المتناحرة حداً لخلافها. وأحث كل الفصائل الفلسطينية على أن تتحلى بالمسؤولية وتستجيب لنداءات الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وحدة الصف.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجتمع المانحين دعم السلطة الفلسطينية ومؤازرة برنامج الإصلاح، حتى وإن كانت السلطة الفلسطينية قد استطاعت خفض اعتمادها على المساعدة المقدمة للميزانية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ بمقدار النصف. وإلى اليوم من شباط/فبراير، تلقت السلطة الفلسطينية أكثر من ٨٠ مليون دولار دعماً للنفقات المتكررة. وسيعقد في باريس في حزيران/يونيه مؤتمر جديد للمانحين الدوليين للدولة الفلسطينية. ويسبق ذلك عقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة في ١٣ نيسان/أبريل.

كنت في غزة في الأسبوع الماضي، في ١٦ شباط/فبراير تحديداً، وما زالت أولوية قصوى في كل مشاركتي السعي إلى تحسين الحالة في غزة على أساس احترام الهدوء، وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تدهورت

فقد شهد الشهر الماضي وحده ٤٣٤ توغلاً، ما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد وإصابة ٩٦ والقبض على ٣٧٨ آخرين.

كما تقلقنا حوادث العنف عند نقاط التفتيش، التي أصيب خلالها عربي إسرائيلي وفلسطينيان في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أطلق من يدعى أنه عضو في جماعة الجهاد الإسلامي المتشددة النار على موقع إسرائيلي بالقرب من جنين، فأرداه الجنود الإسرائيليون قتيلاً رمياً بالرصاص.

وقد تواصلت التظاهرات احتجاجاً على بناء الجدار العازل، الذي ينحرف عن الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية، مما أسفر عن إصابة سبعة فلسطينيين واعتقال الكثيرين منهم. وأود أن أشدد على ضرورة احترام الحق في الاحتجاج السلمي وغير العنيف.

وألقت القوات الإسرائيلية القبض على مستوطنين اثنين في ٣٠ كانون الثاني/يناير فيما يتصل بأحد حادثين أطلق فيهما مستوطنون الرصاص على فلسطينيين فقتلوهما. وأصاب مستوطنون أيضاً تسعة فلسطينيين. وإفلات المستوطنين من العقاب ما فتئ يمثل باعثاً على القلق. وأفاد تقرير أذاعته جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية ييش دين أنه، منذ عام ٢٠٠٥، فإن أقل من نسبة ١٠ في المائة من الاعتداءات المفترضة لمستوطنين ضد فلسطينيين في الضفة الغربية انتهت إلى إدانة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت السلطة الفلسطينية عدداً من الخطوات استجابة للتوقعات بالإصلاح السياسي. ففي ٨ شباط/فبراير، دعت حكومة رئيس الوزراء فياض إلى انتخابات محلية ستجرى في ٩ تموز/يوليه. وأعلن الرئيس عباس في ١٧ شباط/فبراير أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية يجب أن تجرى أيضاً في أقرب وقت ممكن في كل

مقاتلان فلسطينيان و ٢٧ مدنيا فلسطينيا. وندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وكفالة حماية المدنيين. لا بد من أن تحترم جميع الأطراف القانون الإنساني الدولي.

ولا نزال نشعر بالقلق حيال تدهور الحالة الاقتصادية واستمرار تأثير إجراءات الإغلاق الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، أسجل على نحو إيجابي الموافقة الإسرائيلية على ١٤ مشروعاً إضافياً من مشاريع الأمم المتحدة للبنية الأساسية في غزة، منها سبع مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وبذلك يصل إجمالي عدد المدارس التابعة للوكالة التي تمت الموافقة عليها إلى ٢٠ مدرسة. ويبلغ إجمالي قيمة المشاريع التي تمت الموافقة عليها الآن ١٥٥,٤ مليون دولار. ومن المهم أن يسير الآن التنفيذ بسلاسة، وهو ما يستلزم تبسيط دخول المواد وتوفير القدرة الكافية عند المعابر.

إن مستوى الواردات أكبر بكثير مما كان عليه قبل التعديلات التي أدخلتها إسرائيل على سياساتها في عام ٢٠١٠، لكنها أبعد بكثير عن بلوغ مستويات ما قبل عام ٢٠٠٧. ولا تزال الاحتياجات في غزة هائلة. ونأمل في إمكان تعزيز مستويات الواردات والصادرات في إطار تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتجري الأمم المتحدة أيضاً مناقشات مع حكومة إسرائيل بشأن عملية، تقودها السلطة الفلسطينية وترصدها الأمم المتحدة، للاستيراد التجاري لمواد البناء للقطاع الخاص.

وزارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي الأراضى الفلسطينية المحتلة وإسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأعربت عن قلقها حيال انتهاكات حقوق الإنسان. وضمن مسائل أخرى، أدانت أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ونظام

بشدة في الأعوام الأخيرة عقب تولي حماس والحصار الذي تفرضه إسرائيل عليها.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بتزايد العنف، مع تصاعد الهجمات الصاروخية التي تنطلق من غزة والغارات الجوية الإسرائيلية والمواجهات المتكررة في منطقة الحدود مع إسرائيل. فقد أطلق ١٩ قذيفة هاون و ١٥ صاروخ بصورة عشوائية من غزة باتجاه مناطق مدنية إسرائيلية. ومؤخراً، بالأمس تحديداً، أطلقت ثلاثة صواريخ من طراز غراد على مدينة بئر شيفاء، مما أحدث تلفيات في منزل. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أطلقت ثلاثة صواريخ من طراز غراد كادت أن تصيب حفل زفاف في تيفوت. وفي ٢٣ شباط/فبراير أيضاً، قتلت فتاة عمرها ١٠ سنوات في جنوب قطاع غزة عندما انفجرت عبوة ناسفة بينما كان متشددون يعدونها. ونحن ندين الهجمات الصاروخية ونطالب مرة أخرى بوقفها في الحال. كما نحث سلطات الأمر الواقع على تكثيف جهودها لحفظ الهدوء.

وقد ردت القوات الإسرائيلية أثناء الليل على الهجوم الصاروخي الأخير بغارات جوية ضد المنشآت التابعة لحماس في القطاع. وفي ٢٣ شباط/فبراير، استخدمت القوات الإسرائيلية أيضاً نيران الدبابات ضد المقاتلين الذين زعم أنهم فجروا عبوة ناسفة قرب السياج الحدودي وأطلقوا قذائف الهاون. وأصيب في العملية ١١ فلسطينياً، من بينهم مقاتلون ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي، وقتل واحد. وخلال ليلة ١٧ شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية بالرصاص ثلاثة فلسطينيين قرب السياج الحدودي في غزة فيما يزعم أنهم كانوا يزرعون عبوات ناسفة، في حين أكدت سلطات الأمر الواقع أنهم صيادون.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت إسرائيل ١٠ غارات وأربع ضربات جوية على غزة، أصيب فيها

المؤقت الحريري يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، معظمها في مدينة طرابلس الشمالية وبعض مناطق بيروت. وتوقفت المظاهرات مع دعوة رئيس الوزراء الحريري إلى الهدوء. ورحب الأمين العام بالبيان الذي أصدره رئيس الوزراء الحريري ودعا جميع الأطراف إلى المحافظة على الهدوء وتفادي أي عمل من أعمال العنف.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، بعد يومين من المشاورات بموجب الدستور مع جميع المجموعات البرلمانية، طلب الرئيس سليمان من السيد نجيب ميقاتي تشكيل حكومة جديدة. ومشاورات السيد ميقاتي جارية. وأود، باسم الأمين العام، الإعراب عن أمله في أن تحقق الحكومة الجديدة تطلعات جميع أفراد الشعب اللبناني ودعوته تلك الحكومة التقيد بكل الالتزامات الدولية التي قطعها لبنان.

وفي ١٤ شباط/فبراير، نظم تجمع سياسي في بيروت لإحياء الذكرى السنوية السادسة لاغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر. وأصدر الأمين العام بيانا بهذه المناسبة كرر فيه التزام الأمم المتحدة بجهود المحكمة الخاصة للبنان.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، وقع وزير العمل اللبناني المؤقت مرسوما إداريا ينظم تنفيذ تعديلات قانون العمل التي أقرها البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتلك خطوة مهمة وإيجابية ستسهم في تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي حين يتحقق تقدم في إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين، لا يزال التمويل شاغلا رئيسيا. وتناشد الأمم المتحدة المجتمع الدولي بتحديد دعمه المالي لإعادة إعمار نهر البارد حتى يتسنى استمرار إحراز التقدم.

العوائق أمام التنقل المرتبط بها، نظرا لتأثيرها المدمر على حقوق الإنسان والسلام والتنمية. وفي ١٠ شباط/فبراير، اجتمعت المفوضة السامية أيضا مع ضحايا الهجمات الصاروخية في سدروت وحثت المقاتلين في غزة على وقف ارتكاب جرائم حرب بإطلاق تلك الصواريخ.

وتحتجز حماس الرقيب جلعاد شاليط منذ أكثر من ١٧٠٠ يوم. ونكرر مناشدتنا من أجل إطلاق سراحه ومن أجل إتاحة الوصول الإنساني إليه بدون تأخير. ولا نزال منشغلين حيال آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وبدءا من ٣٠ كانون الثاني/يناير، أغلق معبر رفح في وجه كل حركة المرور، بما فيها الحالات الإنسانية. ونرحب بإعادة الفتح التدريجي للمعبر منذ ١٨ شباط/فبراير.

أود أن أنتقل إلى الأحداث الإقليمية. في ما يتعلق بالتطورات في مصر، حيث تجرى عملية انتقال يجب أن تكون لمصلحة الشعب المصري، نحيط علما على نحو إيجابي بتأكيد السلطات الإسرائيلية والمصرية مجددا الالتزام بالاستقرار والسلام الإقليميين. ونحيط علما مع التقدير بسماع إسرائيل لـ ٣٠٠ فلسطيني يعيشون في ليبيا بدخول الضفة الغربية باعتباره لفترة إنسانية.

ونأسف لعدم إحراز تقدم صوب السلام بين إسرائيل وسوريا. ونحن منشغلون حيال حملة جديدة لتشجيع إقامة مستوطنات إسرائيلية إضافية في الجولان السوري المحتل، بهدف استقدام ١٤٠ أسرة جديدة خلال عام ٢٠١١. وتحقيقا لمصلحة الاستقرار الإقليمي ومبادرة السلام العربية، ينبغي حل النزاع بين إسرائيل وسوريا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي لبنان، أدى انهيار الحكومة في ١٢ كانون الثاني/يناير إلى زيادة مستوى التوتر السياسي في البلد، الذي بلغ ذروته بسلسلة من المظاهرات تأييدا لرئيس الوزراء

ذلك ما يلزم لتحقيق تقدم حاسم صوب السلام. وآمل أن ينضم القائدان إلى ذلك الجهد بالتصرف بشكل مسؤول وبما يتماشى مع تطلعات شعبيهما من أجل الاستقرار والسلام. ذلك، في رأيي، هو الدرس السليم الذي يتعين استخلاصه من التغييرات التي تجري في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سييري على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وما زالت الحالة هادئة ومستقرة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بصورة شبه يومية.

وفي إحاطتي الإعلامية في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.6448)، أشرت إلى أنني أعتقد أن مصداقية المجتمع الدولي، بما فيه المجموعة الرباعية، ستكون على المحك في ٢٠١١. ومن الملح والمهم بشكل حاسم الآن أن يرد المجتمع الدولي على هذا الاختبار. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعتزم المجموعة الرباعية إشراك الطرفين في محادثات جديدة، بما في ذلك بشأن الجوهر ودعمها لإيجاد سبل للعودة إلى طاولة المفاوضات. كما أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك استعداد لتقديم مقترحات ملموسة أكثر لتلك المفاوضات، إذا كان